الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٩
الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيبرت (ألمانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة لجميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يقدم للرئيس خالص تهانيه على توليه رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد له، ولسائر أعضاء المكتب، تأييدنا الصادق في اضطلاعه بمسؤولياته الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد جيانتا دانبالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه المشجع للغاية.

سنظل نتذكر العام الماضي على أنه عام ضائع، حيث أفلتت منا فرص لإحراز مزيد من التقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وترى أغلبية المواطنين في بلداننا، الذين ينشدون السلام والاستقرار كضمان للتنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، أن عدم قدرة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف على إحراز تقدم يذكر صوب الهدف السامي وهو نزع السلاح العام والكامل، يمثل تطـــورا مخيبا للآمال. ولذلك، فإن اللجنة في حاجة إلى تقييم فعالية آلية نزع السلاح القائمة، وذلك بتقييم حالات النجاح والفشل في الماضي، وإلى أن تجدد التزامها بقضية نزع السلاح في الألفية القادمة.

إن الحالة التي شهدناها جميعا في العام الماضي هي سجل للاختلاف في الآراء وتشديد المواقف. وكان العالم ينتظر التصديق علي معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II)، التي أعطى التوقيع عليها في عام ١٩٩٣ آمالا كبيرة للبشرية، ولكن للأسف، لم يتحقق ذلك بعد. وترى حكومة بلدي أنه ينبغي الســـماح لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف، بالبدء في مناقشات موضوعية بشأن جميع قضايا نزع السلاح النووي. ومن الضروري أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على إحياء التقدم المطرد نحو إزالة الترسانات النووية، التي ازدادت بشدة في أثناء الحرب الباردة.

وعند استعراض عملنا في عام ١٩٩٩ نلاحظ، على عكس الخلفية المظلمة التي وصفتها، بعض التطورات الإيجابية أيضا. فبدء نفاذ اتفاقيـــة أوتـــاوا، واختيار بعض الدول أن تنفذ الحكم الأساسي في اتفاقية الأسلحة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-33785

0033785

الكيميائية - تدمير المخزونات ومرافق الإنتاج - واعتماد هيئة نزع السلاح مبادئ توجيهية لتحديد الأسلحة التقليدية، توفر أساسا يمكن البناء عليه في العام القادم.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كان ينظر لها على أنها دعامة نظام عدم الانتشار لنزع السلاح النووي، تبدو يتهددها خطر التحلل. إذ بينما أوقفت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بصدق بالتزاماتها بموجب المعاهدة، يساور القلق وفد بلدي إزاء تردد بعض الدول، من بين الـ ٤٤ دولة المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة، والتي يتسم تأييدها للمعاهدة بأهمية حاسمة لبدء نفاذها.

إن فشل قوتنا المعنوية الجماعية في إحراز تقدم في اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ يسوغ الجهود التي يبذلها التحالف المؤيد لجدول الأعمال الجديد، بتقديم مشروع قرار من شأنه أن يجدد المناقشة بشأن نزع السلاح النووي. ونظرا لسجل العام الماضي المؤسف في هذا الصدد، يناشد وفد بلدي اللجنة أن تعطي إشارة قوية بتأييدها مشروع القرار، الذي جرى تعديله لمراعاة الشواغل التي أعربت عنها بعض الدول في اللجنة في العام الماضي.

والقلق يساور وفد بلدي أيضا إزاء المستوى الحالي الخطير لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بها. فهذه الأسلحة، التي تمثل أوسع أدوات الحرب انتشارا في العالم النامي، لها أثر سلبي جد خطير على استقرار الدول ذات السيادة. وترى حكومة بلدي أن المسؤولية عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي ألا تقع بكليتها على الأطراف المتلقية. فاستمرار انتشار الأسلحة الصغيرة، ونقلها بشكل غير مشروع، خاصة لكيانات ليست بدول، هو المسؤول، إلى جانب عوامل أخرى، عن توفير الأسلحة الجاري استخدامها في الصراعات الدائرة عبر القارة الأفريقية. وينبغي أن تتحمل البلدان المنتجة والمصدرة المسؤولية المعنوية والقانونية عن حصول أطراف، غير الحكومات الشرعية، على هذه الأسلحة. ولذا، ترحب زامبيا بالمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المقرر عقده في عام ٢٠٠١. ويحدونا الأمل في أن يستفيد المؤتمر من المعرفة الواسعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتوفرة بالفعل لدى كثير من الهيئات الإقليمية، لضمان نجاح العملية التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر.

والمعاناة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد عبر العالم، لا سيما في البلدان النامية، تتطلب إيلاء اهتمام عاجل. ولا يزال بلدي يكابد آثار الألغام التي زرعتها الأطراف المتحاربة خلال الحروب ضد الاستعمار في الجنوب الأفريقي، والتي خاضتها تلك الأطراف جزئيا فوق أرضنا. واتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي وقع عليها عدد ساحق من الدول الممثلة هنا، توفر فرصة للقضاء على هذا النوع من الأسلحة. فالألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تزال تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء، وغالبا ما يحدث ذلك بعد انتهاء القتال. ويود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤيد الرأي الذي أعرب عنه كثير من الممثلين في اللجنة ومفاده أنه من أجل تنفيذ اتفاقية أوتاوا على نطاق عالمي، فإنه يلزم تطبيق بعض أحكامها على أساس مؤقت على بلدان معينة، ريثما تدخل حيز النفاذ بشكل نهائي. وينبغي ألا ندخر جهدا لجعل اتفاقية الألغام الأرضية عالمية الطابع، وكفالة تنفيذ أحكامها تنفيذا كاملا. فالألغام الأرضية المضادة للأفراد تعوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في كثير من البلدان.

وبالنسبة لزامبيا، فإن الألغام المزروعة خلال حروب التحرير في الأعوام الماضية في مساحات كبيرة من الأرض على طول المناطق الحدودية من الجانبين، جعلت من غير الممكن استعمال هذه الأرض التي لولا ذلك لكانت أرضا منتجة وقابلة للاستعمال. ونظرا للآثار الاجتماعية والاقتصادية للألغام الأرضية، فهي تشكل مشكلة تحتاج إلى إيلاء اهتمام عاجل واتخاذ تدابير عملية. وليس هذا بوقت اللوم والعتاب، إنما المطلوب هو برنامج دولي لإزالة الألغام، وتمويله بموارد كافية لمواجهة تكاليف نقل الألغام وإزالتها، والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، واستصلاح الأراضي المنكوبة.

ويود وفد بلدي، في هذا الصدد، الإشادة بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام، وهو مركز الاتصال في منظومة الأمم المتحدة لكافة الأنشطة المتعلقة بالألغام. ويضطلع هذا المكتب بمهمة صعبة وهي تخفيف المعاناة التي تسببها للناس والمجتمعات الألغام الأرضية وآثارها. ونحث على تقديم التمويل الكافي للصندوق الاستئماني للتبرعات للمكتب لتمكينه من القيام بعمله.

وتحظر اتفاقية الأسلحة الكيميائية فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وقد أنشأت آلية رقابية دولية صارمة تطبق على نطاق عالمي. وحيث إن بلدي لا يملك أي أسلحة كيميائية، فإننا نؤيد الاتفاقية تأييدا تاما. ولكن، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقات نزع السلاح الأخرى، حيث يلزم الحصول على تأييد الأطراف الرئيسية، من الضروري الحصول على تأييد البلدان الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية، لضمان فعالية الاتفاقية والانضمام العالمي لها.

وفي ختام كلمتي، يود وفد بلدي أن يشدد على ضرورة دعم النهج المتعدد الأطراف إزاء نزع السلاح والأمن الدولي. فنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الألغام المضادة للأفراد، يشير إلى فعالية هذا النهج. وإنه لمن واجب اللجنة أن تكفل أن تدخل البشرية الألفية الثالثة وهي ملتزمة التزاما واعيا بنهج متعدد الأطراف يُفضي إلى تحقيق النظام الأمني الجماعي الشامل والفعال المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ حديثي بتقديم التهنئة للرئيس على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة الهامة. وإني واثق من أنه سيوجه عمل اللجنة بنجاح لما له من حنكة دبلوماسية وخبرة واسعة. وسيتعاون وفد بلدي تعاونا تاما معه ومع سائر أعضاء المكتب، وكذلك مع الوفود الأخرى، لإنجاز عمل اللجنة الأولى بنجاح.

إن تحقيق نزع السلاح الفعلي شرط أساسي لتحقيق الأمن الدولي، وهو يمثل تطلعا تجمع عليه البشرية. وكانت قضايا نزع السلاح تناقش في العقود العديدة السابقة في اللجنة الأولى وفي المحافل الدولية الأخرى انطلاقا من مصالح وشواغل محددة. وهذه الفكرة تعكس الآراء والمواقف الثابتة للبلدان والشعوب بشأن قضايا نزع السلاح. بيد أن نزع السلاح العالمي، الذي لا يزال يمثل قضية ملحة، يواجه ، ونحن على أعتاب ألفية جديدة، تحديات خطيرة شتى.

أولا، تُشكل الهيمنة وسياسات القوة عقبات كأداء في طريق نزع السلاح العالمي. والحقيقة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تعتمد على نظرية الردع النووي، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بترسانات نووية ضخمة. وإضافة إلى ذلك، فإن التكتل العسكري القائم في أوروبا قد توسع وتوطد، من ناحية، بينما تتسارع عملية تشكيل تكتل عسكري جديد في شمال شرق آسيا، من ناحية أخرى. وبينما يتهدد عددا متزايدا من الدول ذات السيادة هجمات مسلحة، فإن خطة "حرب النجوم" التي ترجع إلى عصر الحرب الباردة، والمقنعة تحت ستار نظام الدفاع الوطني المضاد القذائف، أو نظام مسرح الدفاع المضاد للقذائف، مستمرة بشكل علني. وهذه الهيمنة وسياسات القوة، المفروضة على المجتمع الدولي ضد تطلعات ورغبات البشرية، تشكل عقبات في طريق نزع السلاح، بل وتشكل أخطارا جديدة بحدوث سباق تسلح عالمي.

وثمة عقبة أخرى في طريق تسريع عملية نزع السلاح العالمي هي محاولة تطبيق سياسة الكيل بمكيالين. وما يحدث حاليا هو أنه بينما تنتج بعض القوى العسكرية وتستحدث و تنشر أسلحة متطورة كما تشاء، فإن جهود الدفاع عن النفس التي تبذلها البلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية، توضع موضع الشك بحجة نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي منطقة شمال شرق آسيا بوجه خاص، يجري تجاهل الأخطار الحقيقية الناجمة عن الزيادة الجماعية للأسلحة والتحالفات العسكرية، ويساورنا بالغ القلق إزاء السماح بالمحاولات الرامية إلى إضفاء الطابع العسكري والنووي على المنطقة، بل وتشجيع تلك المحاولات، بقيام اليابان بتخزين كميات كبيرة من البلوتونيوم، بينما تطبق العقوبات السياسية والاقتصادية والتهديدات العسكرية على بعض البلدان تذرعا بحجج مختلفة.

ومع ذلك، فما دمنا نسمح بالهيمنة، وسياسات القوة، وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين في مجال نزع السلاح، فلا يمكن ضمان تحقيق تقدم ذي شأن في عملية نزع السلاح ولا في مجال السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن وفد بلدي يؤمن إيمانا قويا بضرورة عدم السماح بفرض الهيمنة وممارسة سياسات القوة، بما في ذلك استعمال الأسلحة ضد دول ذات سيادة، كما ينبغي وقف تطبيق معايير مزدوجة في مجال نزع السلاح.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن القضية الهامة المطروحة، ضمن قضايا أخرى، هي احترام حق كل بلد في الدفاع عن نفسه. ولجميع البلدان حقوق متساوية في الدفاع عن النفس، بغض النظر عن حجم البلد أو مستوى التنمية فيه. وهذا الحق هو حق مشروع يكفله ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ففي الواقع الذي نعيشه اليوم، الذي

تعلن فيه صراحة السيطرة العسكرية المطلقة وتستخدم فيه القوة دون تردد في العلاقات الدولية، كما حدث في الاستحدام الجماعي للقوة المسلحة ضد بلدان صغيرة وضعيفة، أصبحت مسألة احتفاظ كل بلد بحق الدفاع عن نفسه أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى. ولذلك ينبغي مناقشة مسائل نزع السلاح في إطار احترام الحق السيادي لكل بلد. وعندما يتحقق ذلك، وفقط في هذه الحالة، يمكن لنزع السلاح العالمي أن يكون محايدا وفعالا.

وثمة مسألة أخرى هامة في تسريع عملية نزع السلاح، هي أن تبدي القوى العسكرية الإرادة السياسية باتخاذ خطوات عملية في اتجاه نزع السلاح الحقيقي. وإذا نظرنا إلى الوراء، إلى سير عملية نزع السلاح النووي حتى الآن، وجدنا أن ترسانات القوى العسكرية تحسنت كما ونوعا نتيجة الاستعاضة عن الأسلحة القديمة بأسلحة متطورة، وذلك في الوقت الذي تركز فيه على عدم الانتشار. ونتيجة لذلك لايمكن تحقيق نزع السلاح بشكل حقيقي. ونظرا لهذه الحقيقة، ينبغي ألا يستمر نزع السلاح الدولي في خدمة السيطرة العسكرية المطلقة لبلدان معينة. وينبغي للقوى العسكرية أن تقوم أولا باتخاذ خطوات حقيقية حتى يتسنى تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح الدولي.

وهناك مشكلة أخرى في عملية نزع السلاح هي تحديد أولوياته بشكل صحيح. وينبغي، في هذا الصدد، أن يتمتع نزع السلاح النووي بأولوية عليا في نزع السلاح العالمي، وأن يتمثل هدف نزع السلاح النووي في الإزالة التامة للأسلحة النووية. فوجود الأسلحة النووية ذاته يشكل تهديدات مستمرة للسلام والأمن العالميين. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، لن ينعم العالم بتاتا بالاستقرار، ولن نتمكن من جعل القرن الحادي والعشرين قرنا هادئا.

واستنادا إلى الموقف المبدئي المنادي بالإزالة التامة للأسلحة النووية، فإن وفد بلدي يؤيد القرار ٧٧/٥٣ ثاء المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها". غير أنه لم تبدأ أي مفاوضات متعددة الأطراف، على عكس ما ينادي به هذا القرار، تفضي سريعا إلى إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وذلك نتيجة مواصلة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اتباع نظرية الردع النووي التي ترجع إلى عصر الحرب الباردة، وإلحاحها من جانب واحد على عدم الانتشار النووي. وبالنظر إلى هذه الحالة، يظل وفد بلدي متمسكا بضرورة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، بغية تحديد هدف نزع السلاح النووي واتجاهه.

إن الهيكل السياسي والعسكري القائم على المواجهة والذي يرجع إلى عصر الحرب الباردة، لا يزال قائما في شبه الجزيرة الكورية، التي على وشك أن تصبح مركز اهتمام العالم. والسبب الرئيسي هو أن الولايات المتحدة، والتابعين لها، لا تتخلى عن سياستها العدائية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن حسن الحظ أن الولايات المتحدة، التي حددت منذ نصف قرن الهدف من سياستها وهو وضع شبه الجزيرة الكورية بأكملها تحت سيطرتها، تعهدت في إعلان نيويورك المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لعام ١٩٩٣، وفي الإطار المتفق عليه في جنيف عام ١٩٩٤، باحترام سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومعاملتها دون تحيز. بيد أن الولايات المتحدة عملت بانتظام منذ ذلك الحين، على عكس ما تعهدت به، على تهديد سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشر كم هائل من القوات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل في شبه الجزيرة الكورية وفي المناطق المجاورة لها. وعلاوة على ذلك، وصفت الولايات المتحدة قيامنا بإطلاق ساتل بأنه تهديد بالقذائف حتى تجعل من هذا الأمر قضية، وهي قد استكملت بالفعل خطة عمليتها ٥٠٢٧ - ٩٨ الرامية إلى القضاء على نظامنا. وكل هذه الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة تثبت بوضوح أنها لا تزال تواصل سياسة خنق نظامنا الاشتراكي.

وخلال النصف قرن الماضي، اتبعت اليابان سياسة الولايات المتحدة لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومواصلة العداء لها. وعلى وجه الخصوص، حثت اليابان في الفترة الأخيرة على ايجاد مناخ معاد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بادعاء أن الساتل الذي أطلقناه يشكل تهديدا بالقذائف. والسبب في كل هذه الأعمال التي قامت بها اليابان هو أنها أساءت التقدير بحمق، معتقدة أنها يمكن أن تسرّع عملية التجهيز العسكري بحجة التهديدات التي مصدرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعندما يختفي نظامنا، على النحو المزمع في خطة الولايات المتحدة، يمكنها حينئذ أن تتخلص من عبء تصفية الجرائم التي ارتكبتها في الماضي. وسلطات كوريا الجنوبية أيضا تكشف تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة واليابان ضد

الشمال، وتتبع بإصرار سياسة مجابهة تموهها باسم "سياسة الشمس المشرقة".

وفي ظل هذه الظروف، فمن الطبيعي أن ندعم قدراتنا للدفاع عن أنفسنا حتى نقاوم على قدم المساواة القوة الهائلة للولايات المتحدة وأتباعها وسياسة الخنق التي تنفذها، حتى وإن كنا محتاجين إلى كل شيء تقريبا ولا يزال أمامنا عدد من الصعوبات. كل هذه الحقائق توضح أن المواجهة المستمرة، التي يمكن أن تشعل في أي لحظة حربا أخرى في شبه الجزيرة الكورية، تعود كلية لا للتهديدات الصادرة عنا، ولكن للسياسات العدائية التي تتبعها الولايات المتحدة وتابعوها إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن أجل كفالة الأمن الدائم في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي قبل كل شيء إزالة الطابع العدائي للعلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. والشرطان الرئيسيان لتحقيق هذه الغاية هما أن تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاهنا، وأن تتبنى سياسة محايدة لا تحض على المواجهة بين الشمال والجنوب. وعلى ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تعلن نبذها لأهدافها السياسية الرامية إلى تدمير نظامنا في نهاية المطاف، وأن تُخفف جميع الجزاءات المفروضة علينا بشكل شامل، وتقضي على حالة العداء العسكري معنا، بعقد معاهدة سلام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما ينبغي لليابان أن تتخلى عن سياستها العدائية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوقف كافة مطالبها السياسية والعسكرية ضدنا، وتصفية الجرائم التي ارتكبتها في الماضي.

وإذا ما جاءت الولايات المتحدة وتابعوها بنوايا صادقة، بعد تخليهم عن سياستهم العدائية تجاهنا، فإننا سنستجيب بحسن نية بتبديد شواغلهم. أما إذا واصلوا دون تغيير سياستهم الرامية إلى خنق بلدنا، فإننا سنرد باتخاذ تدابير قوية للدفاع عن أنفسنا. و قد أبدينا بوضوح خلال محادثات جنيف في عام ١٩٩٤، ومحادثات برلين في أيلول/سبتمبر الماضي، أننا لئن كنا لا نسمح بأي محاولات للتعدي على سيادتنا، فإننا نستجيب بصدق عندما تتعامل معنا الأطراف الأخرى بصدق أيضا.

ومن أجل كفالة السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي أيضا حل مسألة إعادة التوحيد في أقرب وقت ممكن. ونظرا للواقع الفريد السائد في شبه الجزيرة الكورية، فإنه لا يمكن تفكيك الهيكل القائم على المواجهة، وتخفيف حدة الحالة المتوترة إلا بالتقدم نحو إعادة توحيد كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. ومن ثم، فإن التحدث عن السلام والأمن أو المصالحة والتعاون، مع طرح مسألة إعادة التوحيد جانبا، ليس إلا عبارات جوفاء وسراب كاذب.

وينبغي تحقيق إعادة توحيد كوريا في شكل اتحاد على أساس المبادئ الثلاثة التالية: الاستقلال، وإعادة التوحيد سلميا، والوحدة الوطنية العظمى. إذ لا يمكن إنكار أن نظامين اجتماعيين مختلفين قد عاشا النصف قرن الماضي في الشمال والجنوب، وكلا الطرفين غير مستعد للتخلي عن نظامه. والحلم بإعادة التوحيد على أساس أحد النظامين مع تجاهل الحقيقة القائمة ليس واقعيا على الإطلاق، وسيؤدي حتما إلى المواجهة. ولذلك، فإن الطريقة الأكثر استصوابا لإعادة التوحيد هي اقتراح إعادة التوحيد في شكل اتحاد كونفيدرالي على أساس أمة واحدة ودولة واحدة، ونظامين وحكومتين. فإعادة التوحيد في شكل اتحاد كونفيدرالي هي الطريقة الأكثر إنصافا وواقعية، وهي الطريقة المقبولة للشمال والجنوب على حد سواء، والتي تتمشى مع مصالح البلدان المعنية الأخرى.

وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقيقة بتفكيك الهيكل القائم على المواجهة وكفالة تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، كما أعلنت رسميا في مناسبات عديدة في الأيام الأخيرة، فينبغي لها أن تثبت صدق حيادها بتأييد إعادة توحيد كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على أساس كونفيدرالي. وينبغي لسلطات كوريا الجنوبية أن تستجيب لاقتراحنا بإعادة التوحيد على نفس الأساس دون الاعتماد على قوات خارجية، وأن تقوم، بروح من الاستقلال الوطني، باتخاذ تدابير عملية لتحقيق المصالحة بين الشمال والجنوب، والتعاون الرامي إلى تحقيق الصيغة الاتحادية، من قبيل إلغاء قانون الأمن الوطني.

إن نزع فتيل المواجهة السياسية والعسكرية، وكفالة السلام في شبه الجزيرة الكورية سيسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في شمال شرق آسيا وفي سائر أنحاء العالم، وفي تحقيق نزع السلاح العالمي. وستسعى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جاهدة

إلى ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وإلى تحقيق إعادة التوحيد في شكل اتحاد كونفيدرالي.

السيد السندي (اليمن) (تكلم بالعربية): يُسعدني أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، باسم وفد بلادي بخالص التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى وكذلك إلى أعضاء المكتب. وإننا على ثقة من قدرتكم الدبلوماسية على الوصول بأعمالنا إلى تحقيق النجاح المتوخى. ولا يفوتني أن أشيد بالجهود التي بذلها سلفكم سفير بلجيكا أثناء الدورة الماضية. كما أتقدم بالتحية والامتنان للجهود التي بذلها السيد دانابالا، وكيل الأمين العام، ولبيانه المستفيض الذي سلط فيه الضوء على عدد من القضايا الهامة والملحة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وأتوجه أيضا بالشكر إلى الأمانة العامة والعاملين فيها والمترجمين على حُسن الأداء والتنظيم والإعداد.

ونحن نقترب من مشارف قرن جديد يحدونا الأمل المشوب بالحذر من استمرار التباطؤ وعدم الجدية في تحقيق التطلعات المشروعة لشعوبنا كي تعيش بأمن وسلام، فلا يزال خطر أسلحة الدمار الشامل يهدد عالمنا، مما يتطلب من الدول غير الأعضاء، وعلى الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية، اتخاذ القرار السريع والعاجل بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوصل إلى توافق إيجابي من أجل إنجاح انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠. إن وفد بلادي بهذه المناسبة يجدد التزامه بانضمامه إلى المعاهدات في مجال نزع السلاح، بدءا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومرورا ببروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة، واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة، وأخيرا اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام وتدميرها. كما يتوجه وفدنا بالشكر للجهود والمساعدات المقدمة من أجل إزالتها ومساعدة المتضررين منها.

إن وفد بلادي يرى بأن الامتثال لاتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى وجه الخصوص خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، الذي يُشكل تهديدا خطيرا على شعوب المنطقة مما يدعونا إلى تجديد مطالبتنا لإسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع المعاهدة، بالانضمام إليها دون مزيد من الإبطاء، وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تحصل عليها بأي طريقة أخرى، وأن تُخضع للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع مرافقها النووية غير المشمولة بالضمانات، باعتبار ذلك تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، ويُشكل خطوة نحو تحقيق السلم والأمن والتنمية في المنطقة. وبهذه المناسبة نجدد تأييدنا لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والاستعداد للمساهمة المتواضعة في بلوغ هدف نزع السلاح العام والكامل.

وانطلاقا من موقع بلادي الاستراتيجي المطل على المحيط الهندي والقرن الأفريقي، فإنها تبذل جهودا متواضعة من خلال اللجنة المعنية بتنفيذ إعلان اعتبار منطقة المحيط الهندي منطقة سلم، كما ندعم إعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية. ونؤيد أيضا عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمالها أو التهديد باستعمالها، والاتفاق على صيغة موحدة يمكن إدراجها في صك دولي ملزم قانونا يُساعد على طمأنة الشعوب غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن وفد بلادي يشيد بالجهود التي تبذل من أجل تخفيض الميزانيات العسكرية، ويشير إلى أهمية تنفيذ توصية الجمعية العامة الخاصة بتقديم المساعدة للبلدان النامية وعلى تعزيز شفافية النفقات العسكرية والتكامل في نُظم الإبلاغ. كما يرى أن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات ودور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح تتطلب بذل المساعي والجهود من أجل توفير الشروط الضرورية لتوعية وتأهيل الكوادر في الدول النامية حتى تتمكن من مواكبة التطورات العلمية في هذه المجالات.

إن وفد بلادي يولي مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومسألة تقديم المساعدات إلى الدول من أجل كبحها وجمعها أهمية بالغة، ويرى ضرورة الوقوف أمامها ودراستها من خلال معرفة حجمها ونطاقها ومن ثم اتخاذ التدابير الكفيلة بمكافحتها. لذلك يؤيد وفد بلادي الدعوة لانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠١، على أن يتم بحث التفاصيل الكفيلة بنجاحه، وبما لا يتعارض وسيادة الدول وميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بفقرة من خطاب معالي الأخ عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وأقتبس:

"نعبر عن رغبتنا الصادقة في أن يعم الاستقرار والأمن شعوب المنطقة، وذلك من خلال الوصول إلى تفاهم وعلاقات متوازنة وأسس ثابتة لتحقيق التعايش والوئام وإقرار السلام وتوفير شروط التنمية والتعاون". (A/54/PV.19)

السيد بيرس (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يُشرفني أن أتحدث اليوم باسم الـ ١٤ دولة الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهايتي.

وانضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أن أؤكد لرئيس اللجنة تأييدنا التام في اضطلاعه بالمهمة الصعبة المتمثلة في قيادة اللجنة في النظر في القضايا الصعبة التي علينا من جديد أن نتصدى لها خلال هذه الدورة.

وأود أيضا أن أزجي الشكر إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، على بيانه الاستهلالي، وأن نعرب عن تقديرنا لفريقه في إدارة شؤون نزع السلاح لما قام به من عمل خلال العام الماضي.

إن المسؤولية عن جدول أعمال لجنتنا ثقيلة الوطأة علينا، بسبب عجزنا عن إحراز تقدم يذكر بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن التقارير المعروضة علينا تسجل عاما آخر من عدم الوفاء بالالتزامات وتوقف العمل والخلافات بشأن كل الأمور المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وتتفق دول الجماعة الكاريبية في الرأي على أن المأزق المستمر بشأن جدول أعمال نزع السلاح سيؤدي حتما إلى تآكل التقدم المحقق حتى الآن - وهذا احتمال لا نجرؤ على التفكير فيه.

بيد أن الجهود المبذولة لرصد الأسلحة التقليدية وتنظيمها حققت نتائج أكثر إيجابية، ونحن نشجع بقوة مواصلة العمل للتصدي للمسائل الملحة في هذا المجال، حيث إن هذه الأسلحة تتسبب دون شك في أكبر قدر من الأضرار والوفيات. وتأتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المقام الأول بين هذه الأسلحة. ويساور دول الجماعة الكاريبية قلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وأتوقف هنا لأزجي الشكر إلى الأمين العام على التقارير التي قدمها بهذا الشأن، لا سيما التقارير التي قدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، والتي تتضمن توصيات مفيدة جدا، ورئيس فريق الخبراء بشأن المعني بمشكلة الذخيرة والمتفجرات.

وقد وصل الاتجار غير المشروع بالأسلحة في السنوات الأخيرة إلى معدلات مفزعة. وكان أحد مظاهره الأكثر إزعاجا في منطقة الكاريبي هو ارتباطه بالاتجار بالمخدرات، والزيادة المخيفة في مستوى العنف. وذلك يلحق الضرر بشكل خطير بآفاق التنمية، ويقوض السلام والأمن، ويشكل خطرا متزايد على استقرار بلدانا لمنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين أيضا.

وشاركت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في صياغة اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات وغير ذلك من المواد المتصلة بها، والاتجار بها، وكذلك في اعتماد منظمة البلدان الأمريكية لها. وهذه الاتفاقية هي أول اتفاق إقليمي ملزم يتصدى بوضوح لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات. والدول الأعضاء ملتزمون بتنسيق تشريعاتهم الوطنية، وتعزيز التعاون وتيسيره، وتبادل المعلومات لكبح تحرك هذه الأسلحة بشكل غير مشروع في المنطقة.

وتتضمن الاتفاقية أيضا شروطا أساسية تقتضي وسم الأسلحة بعلامات مناسبة وقت التصنيع، تتضمن رقما مسلسلا واسم المصنّع ومكان التصنيع، بغية تيسير تتبعها وتحديد هويتها. وتنص الاتفاقية أيضا على وضع علامات على الأسلحة النارية المستوردة أو المصادرة. كما تتيح تبادل المعلومات عن المنتجين المرخصين للأسلحة النارية والمتفجرات والذخيرة، وكذلك عن المتاجرين بها، ومستورديها، ومصدريها، وحامليها. وهذه خطوة في الطريق الصحيح.

ونلاحظ توصية فريق الخبراء بتضمين وسم ذخيرة الأسلحة الصغيرة على الأقل ثلاثة من العناصر التالية بشكل قياسي: مصنع الإنتاج؛ وسنة الإنتاج؛ ومجموعة

الإنتاج أو دفعة الإنتاج. ويتناول تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة أيضا مسألة الوسم. ونلاحظ باهتمام أن حكومتي كندا وسويسرا كلفتا بإجراء دراسات عن هذه المسألة، وأن جدوى سبل وسم الأسلحة الصغيرة بشكل يعول عليه، كجزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، لاقت اهتماما مكثفا في حلقة عمل استضافت فيها حكومة سويسرا فريق الخبراء. ونعرب عن سرورنا لهذه الجهود ونحث على إجراء المزيد في هذا الصدد. فالموظفون المسؤولون عن إنفاذ القانون، الذين يتصدون للأسلحة والذخيرة غير المشروعة، يواجهون في الوقت الحالي صعوبة كأداء في تتبع أثرها حتى المصدر.

ويشير تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى أن أحد العوامل الرئيسية المساهمة في توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو زيادة عدد المنتجين المرخصين، بالإضافة إلى استمرار تصنيع الأسلحة بشكل غير مشروع. والدول الصغيرة التي ينقصها آليات متطورة في نقاط الدخول، والمحدودة الموارد، تجد من الصعب بشكل متزايد مقاومة خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وإذا أردنا في هذا العصر، عصر العولمة وتحرير التجارة، النجاح في التصدي لهذه المشكلة، فعلينا أن نجد سبيلا لتحقيق التوازن بين المطالبة بتحرير التجارة وإزالة العوائق من طريق حرية نقل السلع والخدمات، من ناحية، ومقتضيات إنفاذ القانون، من ناحية أخرى.

وقد عقدت إدارة شؤون نزع السلاح، من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، حلقة دراسية مفيدة جدا في ليما، خلال شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وأتاحت الفرصة للنظر عن قرب في الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة في منطقتنا، وعرضت على المشاركين الوسائل التي يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي من خلالها دورا داعما لجهدنا الإقليمي لنزع السلاح. ونعرب للأمانة العامة عن تقديرنا للإسهام الذي قدمته، ونشجع على اتخاذ مبادرات مماثلة في المستقبل.

وتلاحظ دول الجماعة الكاريبية أيضا مجموعة الأنشطة التي اضطلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في العام الماضي. ونرحب أيضا بشدة بتنشيط برنامج بحوث المعهد. كما نشجع على عقد مزيد من الحلقات الدراسية البحثية وإصدار مطبوعات عن الأسلحة الصغيرة والاستراتيجيات اللازمة لكبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، مما سيساعد دون ريب في تزويد الدول بما يلزم للتصدي للمشاكل في هذا المجال.

وترحب دول الجماعة الكاريبية أيضا بالمؤتمر الدولي المقترح بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١. ونحن نميل إلى الرأي المنادي بأن يتسع نطاقه وجدول أعماله بأكبر شكل ممكن بحيث يشجع على اتخاذ تدابير لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويحدونا الأمل في أن تعمل الدول معا، وأن تبذل جهدا حقيقيا لإعداد تدابير واقتراحات محددة تتصدى لهذه القضية الهامة جدا.

والألغام الأرضية المضادة للأفراد تبعث على نفس القدر من النفور، ذلك أنها تتسبب في حالات وفاة وتشويه واسعة النطاق بين السكان المدنيين الأبرياء. ولذلك، احتفلت دول الجماعة الكاريبية ببدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في ١ آذار/ مارس من هذا العام. كما رحبت بأول اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في مابوتو. ونعرب عن سرورنا لسرعة نجاح هذه المبادرة. ونجاح هذا المسعى يبين بوضوح ما يمكن إنجازه لدى توافر الإرادة السياسية لتحقيق هدف هام. وإننا لنتطلع الآن إلى عمل متضافر لمساعدة الدول المتضررة في المهمة الصعبة والملحة المتمثلة في إزالة الألغام.

ويساور دول الجماعة الكاريبية قلق بالغ إزاء المأزق المستمر لجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، سواء في العمليات الاستشارية الثنائية أو المتعددة الأطراف. فمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، لم تدخل بعد حيز النفاذ. وبينما قامت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار بتسوية أمور إجرائية، فإن المسائل الأكثر أهمية، وهي جدول أعمال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وأهدافه، لا تزال غير محسومة. والمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أصيبت بالجمود من جديد في مؤتمر نزع السلاح. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسبب عدم حصول تصديق دول معينة يُشترط تصديقها عليها. والتدابير المؤقتة لبناء الثقة المطلوب من الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذها، مثل إزالة حالة التأهب للرؤوس النووية، واعتماد تعهدات ملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية

للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتخلي عن حق البدء باستخدام الأسلحة النووية، لم تلق ترحيبا من جانب معظم الدول المعنية. والقائمة طويلة.

ويتبين من الاتجاه العام الذي يوضحه هذا السرد مدى قلة الاهتمام الذي توليه الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها إزاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية المتبادلة. ودول المجموعة الكاريبية تؤيد الرأي القائل بأن ثمة التزاما على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالاضطلاع بحسن نية بهذه العملية، التي تفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي. ولم نر ما يثبت وجود الإرادة السياسية أو حسن النية المطلوبتين للخروج من الطريق المسدود الذي توجد فيه حاليا مفاوضات عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والتحرك إيجابيا في هذا المجال. ونتفق مع الرأي المنادي بضرورة احترام التزامات نزع السلاح المفروضة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونؤيد بقوة النداء بالشروع في مفاوضات لوضع إطار زمني لنزع السلاح النووي.

ويظل تحقيق العالمية في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مثلا أعلى يجب ألا يغيب عن أعيننا. ولذا، فإن دول الجماعة الكاريبية تشجع بقوة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، والتي لا تزال لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أن تعمد إلى ذلك دون تأخير.

ونود أن نشير إلى ما يساورنا من قلق إزاء عدم تحقيق تقدم في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والمتفجرات النووية. ونرى أن وضع اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل هدفا هاما وشرطا أساسيا لجعل نظام عدم الانتشار فعالا.

وترى دول الجماعة الكاريبية أن فشل هيئة نزع السلاح في التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، هو دليل آخر على عدم إيلاء الاهتمام اللائق للتوقعات العادلة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن اتباع عملية شفافة في اتجاه عدم الانتشار ونزع السلاح. ونعتقد أن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يمكن أن تؤدي دورا هاما في العملية الاستشارية، مما يُسهم في صياغة برنامج للعمل المستقبلي في مجال نزع السلاح، ويُشجع أيضا على بناء الثقة والأمن ويدعم دور الأمم المتحدة في مجالات التحقق والامتثال. ويجدر بنا ألا ندخر جهدا لمواصلة العمل على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة.

ونلاحظ أيضا إعادة إنشاء الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية، الذي ذكره الأمين العام في تقريره إلى المنظمة. وإننا لنتطلع إلى تنشيط مبادرة نزع السلاح من أجل التنمية، التي تكاد تكون، فيما يبدو، وقعت في طي النسيان.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، يسر دول الجماعة الكاريبية ما تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية من دور في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. فلا شك في أن هذه الاتفاقات قد أسهمت في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. ونحن - دول الكاريبي - أطراف في معاهدة تلاتيلولكو، التي طالما كانت نموذجا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونهنئ هيئة نزع السلاح التي توصلت خلال دورتها لهذا العام إلى اتفاق على مبادئ لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ونركز على أن أحد العناصر الهامة لنجاح المناطق الخالية من الأسلحة النووية وهو ضرورة إنشاء هذه المناطق على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية دول المنطقة المعنية. وبهذه الروح، فإننا نتطلع إلى تطورات تفضي إلى إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في وسط آسيا والشرق الأوسط. ونواصل أيضا التشجيع على وضع آليات من شأنها أن تعزز التعاون فيما بين المناطق، مما يعزز النظام الدولي لعدم الانتشار.

ولطالما أعربت دول الجماعة الكاريبية في هذه اللجنة عن قلقها إزاء الخطر الجدي على نظامنا الإيكولوجي البحري الهش الذي تشكله ممارسة نقل مواد سامة ومشعة عبر مياه البحر الكاريبي. وقد أعرب رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية في اجتماعهم العاشر بين الدورات، الذي عقد في شهر آذار/ مارس، وكذلك رابطة الدول الكاريبية في مؤتمر القمة الذي عقد في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، عن أسفهم لاستمرار ممارسة نقل وقود المفاعلات المشعع ومواد خطيرة أخرى من سفينة إلى أخرى عبر مياه المنطقة. وجميع دول المنطقة هي إما جزر صغيرة أو دول ساحلية تعتمد

اعتمادا كبيرا على الموارد البحرية والساحلية لاستمرارنا الاقتصادي. وهذه الشحنات تزيد بشكل كبير خطر وقوع حوادث يمكن أن تكون لها آثار مدمرة على بيئتنا الهشة وعلى رفاهية شعوب المنطقة. ولذلك، نجدد نداءنا للمجتمع الدولي لكي يتصدى للشواغل التي أعربنا عنها بشأن هذه الممارسة. ونتفق أيضا في الرأي على أن الوقت قد حان لأن يتصدى المجتمع الدولي لأوجه النقص في القانون البحري، والعمل على زيادة مسؤولية الدول، لا سيما بشأن الإفشاء، والمسؤولية، والتعويض فيما يتصل بالحوادث.

إننا نقترب من نهاية العقد الثالث لنزع السلاح، كما نقترب من ألفية جديدة. وسيسجل هذا العقد، ضمن الأحداث الهامة التي شهدها، بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. ولكن إذا أردنا أن يكون ما نورثه للأجيال المقبلة هو عالم خال من الأسلحة النووية، فإن علينا أن نتوقف و نقيّم فترة ريادتنا في العقد الماضي لنزع السلاح، وسنجدها دون المستوى. وإننا نشجع إجراء المزيد من عمليات التقييم والبحث في أعماقنا، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تجديد الالتزام بمواصلة العمل على تحقيق تقدم حقيقي في جدول أعمال نزع السلاح.

السيد البوعينين (قطر) يطيب لي باسم وفد دولة قطر أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وإني لعلى يقين بأن قدراتكم ودرايتكم وخبرتكم الدبلوماسية سيكون لها الأثر الفعال في نجاح أعمالنا في هذه الدورة. كما يطيب لي أن أهنئ بقية أعضاء المكتب متمنيا للجميع السداد والتوفيق. وأود أن أعرب عن تقديري للبيان الذي ألقاه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في بداية مداولات هذه اللجنة، والذي بيَّن فيه التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي جراء الاستمرار في إنتاج وتخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتأثيراتها المباشرة على السلم والأمن الدوليين.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار منظمتنا والهيئات الأخرى المعنية بنزع السلاح، وإبرام العديد من الاتفاقيات في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة النووية منها والكيميائية والبيولوجية، إلا أن هذه الجهود ما زالت تواجه الصعاب والعقبات للوصول إلى الأهداف المنشودة. فالسعي للاحتفاظ بالأسلحة النووية وامتلاك وتطوير الأسلحة التدميرية بشتى أشكالها وأنواعها ما زال مستمرا لدى بعض الدول. وهذا من شأنه أن يترك تباينا وخللا واضحا في التوازن الأمني الإقليمي والدولي. ولذا فإن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ الإجراءات الضرورية والعمل على القضاء على هذه الأسلحة وإزالتها من خلال مواصلة جهوده ومساعيه في إطار مؤتمر نزع السلاح، ومؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده عام ٢٠٠٠، ومن خلال تدابير تعزز بناء الثقة والشفافية لإشاعة الأمن والسلم الدوليين، وتوجيه الموارد المالية الضخمة التي تنفق في مجال التسلح نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما فيه خير ومصلحة البشرية.

إن دولة قطر، إيمانا منها بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، تؤيد كل ما يتخذ من إجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي تستهدف الحد من التسلح، لا سيما في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسحلة التدمير الشامل، والأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر، وتدعو جميع الدول للانضمام إلى المعاهدات الدولية في هذا الإطار. ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر قامت بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر تطوير وإنتاج وخزن الأسلحة الكيميائية ومعاهدة إزالة الألغام المضادة للأفراد. كما أنها تُعبر عن دعمها لما يتخذ من إجراءات فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وتأمل في التوصل إلى نتائج إيجابية في مؤتمر عام ٢٠٠١ المنوي عقده لتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

إن تحقيق الأمن والسلم الدوليين هدف لا بد من أن يستند على مجموعة من المبادئ والمفاهيم الأساسية، يجب على الدول جميعا الالتزام بها، وهي مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وحقها في الاستقلال، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، ورفض الاحتلال والتوسع على حساب الغير، ومبادئ حُسن الجوار والتعايش السلمي وحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية أو عن طريق اللجوء إلى القضاء الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وحق جميع الدول في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ودولة قطر، وهي تؤمن بهذه المبادئ والمفاهيم، فإنها تعمل

على ترسيخها في منطقتنا التي تتطلع إلى الاستقرار والأمن وتحقيق التنمية لما فيه خير دولها وشعوبها.

إن الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لا سيما في مناطق التوتر، توضح بجلاء مدى خطورة هذه الأسلحة على مستقبل البشرية، ولقد أكدت دولة قطر في مناسبات عديدة التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، طبقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتؤكد على مسؤولية الدول في الالتزام بتنفيذ هذه القرارات كوسيلة لبلوغ هذا الهدف، والعمل على مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة المالكة لهذه الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط، وهي ترفض حتى الآن التوقيع على المعاهدات الخاصة بحظر هذه الأسلحة ومنع انتشارها. وامتلاكها لهذه الأسلحة لا يمكن أن يحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة والحيوية من العالم، التي تشهد تفاوتا واضحا في موازين القوى بين دولها، بل سيعود بها إلى بؤرة الصراع والعنف وعدم الاستقرار. ومن الواجب والضروري أن يلتزم المجتمع الدولي بالقرارات التي تم اتخاذها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات عملية وملموسة لنزع الأسلحة في هذه المنطقة لتجنيبها مخاطر اندلاع سباق تسلح يزيد من عوامل ومخاطر انعدام الاستقرار فيها ويحقق الأمن والطمأنينة لشعوبها والعيش في سلام.

وفي الختام، إن السلام والعيش في أمان ورخاء مطلب إنساني للشعوب قاطبة، ونتطلع، ونحن على وشك الدخول في ألفية جديدة، إلى أن تكون هذه الألفية بداية لرؤية وفهم جديدين للعلاقات الدولية، أساسها حل النزاعات والصراعات سلميا والعمل على تخليص البشرية من جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتوجيه الموارد للنهوض بالبنى الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق حلم الإنسان أينما كان في العيش بأمان وسلام ومحبة.

السيد تان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): باسم البلدان العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي - اندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار - يسعدني أن ألقي البيان المشترك لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن نزع السلاح النووي والأمن الدولي. وفيما يلي البيان.

نحن، البلدان العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نعتقد أنه يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكثف جهودها، في مواجهة تحديات حقبة ما بعد الحرب الباردة، وانتهازا للفرص التي أوجدتها تلك الحقبة، لتلبية احتياجات العصر ولتحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وبينما تتوفر فرص جيدة لتحقيق اتفاقات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي، فإننا نلاحظ مع القلق الخطر النووي المتنامي والخطر المتزايد للانتشار النووي وانتشار القذائف. كما نرى مع القلق زيادة تركيز الدول الحائزة للأسلحة النووية واعتمادها على الأسلحة النووية، وهذا لا يتسق مع التزامها المعلن بنزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية.

إننا نقدر التخفيضات التي أجرتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للترسانات النووية، والتدابير التي اتخذتها من جانب واحد دول أخرى من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونهيب بجميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، المضي قدما في اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي تفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، وأن تقوم، تحقيقا لهذه الغاية، بالدخول في مفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووي، وبإنجاز هذه المفاوضات. ونعيد تأكيد ندائنا بالبدء في مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج مرحلي لإجراء تخفيضات عميقة ومتوازنة في الأسلحة النووية، تؤدي إلى إزالة هذه الأسلحة تماما. ونحث مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم، على سبيل الأولوية العليا، في بداية دورته لعام ٢٠٠٠ بإنشاء لجنة مخصصة للشروع في مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي لنزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، قدمت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع دول أخرى، في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، مشروع قرار، أصبح القرار ٧٧/٥٣ خاء المعنون "نزع السلاح النووي". كما ستقدم، بالاشتراك مع بلدان أخرى، إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية، مشروع قرار للمتابعة.

وننوه بأهمية الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، ونرحب بإسهامها في قضية نزع السلاح النووي والأمن الدولي وكذلك في تطوير القانون الدولي. ونرحب على وجه الخصوص بقرار المحكمة بأن التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها، سيكون مناقضا بشكل عام لأحكام القانون الدولي المنطبق في الصراعات المسلحة، وبما خلصت إليه بوجود التزام على جميع الدول بأن تسعى بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، تحت رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

وفي هذا السياق، قدمت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالاشتراك مع بلدان أخرى، ما أصبح الآن القرار ٧٧/٥٣ ثاء المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، كما ستقدم، بالاشتراك مع بلدان أخرى، مشروع قرار المتابعة إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

ونضم صوتنا إلى المطالبة الدولية لجميع البلدان بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ونحث، في هذا الصدد، على أن يقوم مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وفقا للفقرة ٣ من المادة الثامنة من معاهدة عدم الانتشار، وعملا بالمقرر والقرار المعنيين بالشرق الأوسط اللذين اتخذهما مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، بتقييم نتائج الفترات التي يستعرضها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك تنفيذ التعهدات المنوطة بالدول الأطراف بموجب المعاهدة، وتحديد المجالات التي ينبغي العمل على تحقيق تقدم فيها في المستقبل، وتحديد سبل تحقيق هذا التقدم. وينبغي أيضا أن يتطرق مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ على وجه التحديد لما يمكن عمله لدعم تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها. وينبغي أن تؤكد النتائج مجددا صحة وأهمية قرار دعم عملية استعراض المعاهدة، والقرار بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥.

ونهيب بجميع الدول أن تمارس ضبط النفس في استحداث واختبار ونشر ونقل القذائف التسيارية وغير ذلك من وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى اتخاذ الخطوات المناسبة ووضع معايير قانونية دولية لمنع انتشار منظومات هذه الأسلحة.

وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية هو تدبير فعال يحول دون الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية، ويسهم في نزع السلاح النووي. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، فإننا نشجع ونؤيد أي جهود حقيقية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

ونشير إلى أن معاهدة جعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية، تشكل حدثا هاما وتسهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧. ولكن لا يزال يتعين التوقيع والتصديق على بروتوكولها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرحب ونعرب عن تأييدنا للمشاورات الجارية بين الدول الأطراف في المعاهدة والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه السرعة بالتوقيع والتصديق على البروتوكول. كما نرحب بإعلان جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي اعتزامهما التوقيع على البروتوكول في المستقبل القريب. ونهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقع وتصدق على البروتوكول في أقرب موعد ممكن.

ونرحب أيضا بالقرار ٧٧/٥٣ دال المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، ونؤيد الجهود الحثيثة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تتألف من دولة واحدة في منغوليا.

ونلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونناشد جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية، أو تنضم إليها، أن تعمد إلى ذلك. كما أحرز تقدم في العمل الجاري لوضع بروتوكول يتناول الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والتحقق منها. ونشيد، في هذا الصدد، بعمل الفريق المخصص المؤلف من الدول الأطراف في الاتفاقية. وننادي أيضا بسرعة إنهاء

المفاوضات المتعلقة ببروتوكول التحقق للاتفاقية حتى يتحقق له النجاح.

ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء عدم وجود توافق في الآراء في مداولات هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ بشأن جدول أعمال وأهداف الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونواصل تأييدنا لاتخاذ مزيد من الخطوات المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونلاحظ بدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونتفق على تأييد المبادرات الرامية إلى تشجيع التعاون الدولي في إزالة الألغام، بما في ذلك التدريب ونقل الذخائر غير المنفجرة، وإعادة تأهيل ضحايا الألغام. ونلاحظ أيضا، في هذا السياق، أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونُعرب عن تقديرنا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لما قدمه من إسهام كبير في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الأمن ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونُقدر الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية المتكررة التي ينظمها المركز لما لها من فائدة ومنفعة كبرى في هذا الصدد. ونعيد تأكيد دعمنا المتواصل لأنشطة المركز الجارية، وترتيبه المؤقت الحالي بأن يدير المدير الأعمال من مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

ونحن، البلدان العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نرحب بانضمام ماليزيا وأربعة أعضاء آخرين لمؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في زيادة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح حتى يكون هيئة أكثر تمثيلا وفعالية في هذا المجال. ونؤيد، في هذا الصدد، طلبي انضمام الفلبين وتايلند إلى عضوية المؤتمر. ونقدر الدور الهام الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد على الصعيد المتعدد الأطراف الذي يتناول مسألة نزع السلاح، ونحث الدول الأعضاء على المحافظة على دوره، وزيادة تدعيمه، في عالم اليوم المتزايد التعقد فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد ايستافيز لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أستهل حديثي بتهنئة الرئيس، نيابة عن وفد غواتيمالا، على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب. وإننا على ثقة من أننا سننجح، بفضل ما لدى الرئيس من خبرة وسنوات طويلة من التفاني في عمل هذه الهيئة، في إنجاز المهمة التي عهدتها إلينا الجمعية العامة.

لقد انقضى أربع وخمسون سنة منذ انتهاء أكبر صراع مسلح عانت منه البشرية، صراع سجل، بحكم خصائصه وعواقبه، بداية نظام دولي جديد في جميع مجالات العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار كان مولد العصر النووي، وولد معه سباق إنتاج أسلحة الدمار الشامل، التي بدأت تعرض الأمن الدولي وبقاء البشرية للخطر.

وفي أثناء فترة الـ ٥٤ عاما المذكورة، شهدنا جهودا تهدف إلى كبح التنافس في مجال الأسلحة النووية. بيد أنه على الرغم من الجهود المضنية، فإننا نقترب من نهاية القرن دون تحقيق هدفنا الأساسي، الذي لا يتمثل في مجرد كبح انتشار الأسلحة النووية، ولكن أيضا في الوصول إلى مرحلة نزع السلاح.

والخطر الأصيل في الأسلحة النووية يبعث على القلق بالنسبة لنا جميعا، سواء كنا قادرين أو غير قادرين على تصنيعها، حيث إن قدرتها التدميرية لا تعرف الحدود. ولذلك، ونظرا للجمود الحالي فيما يتعلق بآليات ضمان عدم الانتشار وحظر جميع تجارب الأسلحة النووية، فإن وفدنا يناشد جميع الأطراف المعنية تكثيف جهودها، وإبداء الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على المأزق الحالي في مفاوضات نزع السلاح، من أجل الوفاء بالالتزام الوارد في معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تلتزم فيها دول معينة بنزع السلاح وتتخلى دول أخرى عن امتلاك الأسلحة النووية.

ونلاحظ مع الارتياح أن المفاوضات بشأن المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٣) بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي جارية، ويحدونا الأمل في أن يحرز بعض النجاح قبل انقضاء فترة طويلة. ولكن من المثبّط للعزم أن نلاحظ أن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) لا تزال، بعد انقضاء سبع سنوات على التوقيع عليها، لم

يصدق عليها طرف من الطرفين الموقعين، ولذلك ننادي بالتصديق عليها سريعا.

ويسرنا أن ١٥٤ دولة قد وقعت حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن القلق يساورنا بسبب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي للمعاهدة، وكذلك بسبب عدم قيام جميع الـ ٤٤ دولة التي يلزم مشاركتها لبدء نفاذ الاتفاقية، باتخاذ الخطوات اللازمة لذلك. ولذلك، واستنادا إلى الشعور السائد دوليا فيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإننا نحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية، لا سيما الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الهند وباكستان، على أن تعمد إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويحدونا الأمل في ألا يغفل عن بال الدول التي وقعت فقط على الاتفاقية أنه بمجرد توقيع أي دولة على أي اتفاقية فهي ملتزمة، بموجب المادة ١٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، باحترام أهدافها الأساسية، وهذا الحكم جزء، فيما يبدو، من القانون العرفي الدولي.

وإنه لمصدر ارتياح كبير لغواتيمالا أن منطقتنا، منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي، كانت رائدة في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونحن ندرك تماما أهمية تلك المناطق، ونقدر فوائدها تقديرا كبيرا. ولذا، فإننا نؤيد جميع الجهود الجاري بذلها لإنشاء مناطق من هذا القبيل في مناطق أخرى. ونرى أنها يمكن، بل وينبغي، أن تصبح الأساس الإقليمي لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية، وعملية نزع السلاح النووي.

ونلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد التقدم المحرز في وسط آسيا وجنوب شرق آسيا على السواء. وللأسف، ليس الحال كذلك بالنسبة لجنوب آسيا والشرق الأوسط. ولذلك، نحث دول هاتين المنطقتين على تكثيف جهودها حتى تصبح المناطق الخالية من الأسلحة النووية واقعا ملموسا لشعوبها أيضا. وينبغي أن تتجه جهودنا صوب ضمان إسهام استخدام الطاقة النووية في التنمية من أجل البشرية، لا في تدميرها.

ونطلع كل يوم من خلال وسائط الإعلام على وفاة ضحايا أبرياء في المدارس والكنائس والمنازل وفي أماكن كثيرة أخرى. وهذا يوضح لنا أن الأسلحة النووية ليست هي الوحيدة في عالمنا الذي نحياه التي تشكل خطرا حقيقيا بتدمير مجتمعاتنا. فقد زاد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات، وزاد إنتاجها، زيادة هائلة طوال السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية، ناهيك عن تدمير القيم الأخلاقية والاجتماعية، والمعاناة التي تتكبدها الشعوب.

ويجب علينا أن نضع حدا لهذه الحالة، وأن نوحد جهودنا لوقف تقدم هذا البلاء والحد منه قدر الإمكان. وهذه المعركة هي معركة كل فرد، وليست مقصورة على أفراد. وينبغي للأمم المتحدة وجميع هيئاتها، وكذلك جميع دولها الأعضاء، أن تظل متحدة في هذا المقام.

ومن الضروري أيضا أن تفرض البلدان المنتجة لتلك الأسلحة تدابير رقابية أكثر فاعلية على تصنيعها وبيعها. وينبغي لها أن تدرك أن اتخاذها هذه التدابير لايفيد البلدان الأخرى فحسب، ولكن يفيدها هي أيضا. فإن لم تك مجتمعاتها متضررة بشكل مباشر بزيادة تصنيع هذه الأسلحة وبيعها، فهي متضررة بمشاكل ذات صلة، مثل تعاطي المخدرات والاتجار بها، وهي من بين الأنشطة التي تستخدم، لأغراض الحماية، كثيرا من الأسلحة المتداولة بشكل غير مشروع.

وغواتيمالا، إذ تواجه هذه المشكلة، ترحب وتؤيد تأييدا تاما جهود منظمة الدول الأمريكية في مكافحتها الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتصنيعها، وكذلك إنتاج الذخيرة والمتفجرات ومواد أخرى ذات صلة، وهو كفاح تعهد به أعضاء المنظمة. وعلاوة على ذلك، فنحن نؤيد عقد مؤتمر في عام ٢٠٠١ عن الحد من الأسلحة الصغيرة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود في مكافحة استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأيضا في مساعدة البلدان المتأثرة سلبا بهذه المشكلة في مساعيها لإزالة هذه الألغام وتدميرها. وقد قتلت هذه الألغام في الصراع المسلح الذي استمر بعنف شديد ٣٦ عاما في غواتيمالا أناسا كثيرين، وشوهت عددا أكبر بكثير. إن غواتيمالا تعي تماما عواقب استخدام الألغام.

ولهذا السبب، استنت غواتيمالا قوانين، حتى قبل التوقيع على اتفاقية أوتاوا، لحظر استخدام وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبذلك أصبحت

غواتيمالا أول دولة في نصف الكرة الغربي تستن تشريعا من هذا القبيل. وتم تطبيق مخطط في إجراء عمليات الإزالة والنقل يجمع بين جهود الدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي. وهذا الأسلوب يوضح إيماننا بأن حملات إزالة الألغام وحملات نقل الأجهزة المتفجرة يجب أن يشترك فيها جميع قطاعات المجتمع حتى تكون فعالة.

ونهنئ إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة على تنشيطها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية، الذي مقره في ليما، بيرو. ويجري من خلال هذا المركز بذل جهود تعاونية بغية تنفيذ مشاريع ستسهم بشكل جماعي في إحلال السلام في منطقتنا.

ونود في الختام أن نشير إلى الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتؤيد غواتيمالا الاقتراح الذي قدمه وفد شيلي في اللجنة، ومفاده أنه نظرا لعدم وجود توافق آراء بشأن جدول أعمال الدورة وتاريخ انعقادها، يحسن بنا أن ننظر في إنشاء فريق غير رسمي لإجراء مشاورات غير رسمية لتيسير وضع جدول أعمال والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تاريخ عقد الدورة.

السيد باكونياريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفد مدغشقر أن يقدم للرئيس ولسائر أعضاء المكتب تهانيه القلبية على انتخابهم لقيادة أعمال هذه اللجنة الهامة. ويؤكد وفد بلدي للرئيس تعاونه الكامل، ويتمنى له نجاحا باهرا في عمله.

لقد شهد القرن العشرون تقدما تاريخيا في مجال نزع السلاح، ولكنه سجل أيضا بشاعة لا توصف وإراقة الدماء نتيجة لعدم الأمن في عالم اليوم. وبات الآن مناخ التشكك في العلاقات الدولية مصدرا للقلق، لأن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، لم يتمكن هذا العام من الإسهام في تعزيز النظام الأمني الدولي. وينطبق هذا أيضا على هيئة نزع السلاح، التي لم تتمكن لثالث عام على التوالي من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف وبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ويزيد من حدة هذه الصورة المخيفة أمر آخر يبعث على قلق متنام للحكومات والمجتمع المدني، وهو: ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع، وهي لا تعرض الأمن للخطر فحسب، ولكنها تعوق أيضا الجهود الإنمائية المكثفة. وهذه الأسلحة، التي يقدر عددها بـ ٥٠٠ مليون قطعة، هي أكثر الأسلحة فتكا اليوم. وتبين الدراسات أن الأسلحة الخفيفة هي الأسلحة الوحيدة المستخدمة في معظم الصراعات الإقليمية التي نشبت منذ عام ١٩٩٠. وحتى إن لم يكن تكديس الأسلحة الخفيفة هو بذاته السبب في الصراعات، فلا يمكن إنكار أنها يمكن أن تزيد من حدة الصراعات الداخلية وتجعلها أكثر فتكا.

والقضاء على هذا البلاء يتطلب إجراء دوليا قويا ومنسقا حتى يتوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة عن تدمير السكان المدنيين والتسبب في أزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، تؤيد جمهورية مدغشقر تأييدا تاما عقد مؤتمر دولي عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، عملا بالقرار ٧٧/٥٣ هاء.

كذلك، تؤيد مدغشقر توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة بشأن أهداف المؤتمر ونطاقه، على النحو المبين في الوثيقة A/54/258. ونظرا للكوارث التي ألمت بأفريقيا، خاصة من جراء هذا البلاء، فإن وفد بلدي يؤيد فكرة اختيار مكان عقد المؤتمر في عاصمة تكون أفريقيا ممثلة فيها بشكل كبير.

إن ظهور الأسلحة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطويرها خلال الحرب الباردة، جعل القرن العشرين قرن الخطر النووي. وهذا الخطر مستمر بينما يقترب القرن من الانتهاء. ومن الصحيح أنه تم إحراز تقدم في هذا المجال في السنوات الأخيرة، ولكن لا يزال الأمر يتطلب بذل جهود جهيدة لتخليص العالم من الخطر النووي. والضمان الوحيد الناجع المتاح للبشرية هو إزالة جميع الأسلحة النووية ووسائل إيصالها الموجودة.

والطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بإنتاج المواد الانشطارية، واستمرار وجود عقبات أمام بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يحملان حملا على الاعتراف بأننا لا نزال بعيدين عن هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. ولئن كان نزع السلاح العام يقع على مسؤولية الدول، فعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة وواجب لتخليص العالم من هذه الأسلحة

الوحشية، وإيجاد مناخ تسوده الثقة بين الدول. ويمثل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، فرصة مثالية لتعبئة الإرادة السياسية لبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ويمكن أن يكون توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هيئة نزع السلاح بشأن المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تحكم المناطق الجديدة الخالية من الأسلحة النووية، نقطة مرجعية ومصدرا يبعث على التشجيع في هذا الصدد، وإن كان صعب التحقيق.

إن نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، الذي أيدته الجمعية العامة قبل ٢٠ عاما تقريبا، يجب أن يظل هدفنا النهائي في جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في العالم. وبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩ يمثل تقدما مشهودا في هذه العملية. وترحب مدغشقر بتدمير ما يربو على ١٤مليون لغم، مكدسة في ٢٠ بلدا، وبالانخفاض الكبير في عدد الحوادث الناجمة عن الألغام. ونرحب أيضا بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة أوتاوا، الذي عقد في مابوتو هذا العام، وأفضى إلى اعتماد تدابير هامة لتنفيذها. وقد أثبتت معاهدة أوتاوا مرة أخرى أن التعاون يمكن أن يحقق نتائج نافعة للبشرية. وتأمل مدغشقر أن تكون لهذه الروح وهذه الفلسفة الغلبة على الأنانية والاعتبارات المحدودة، حتى يمكن النهوض بقضية نزع السلاح في جميع المجالات.

وهذه الفترة التي يسودها الشك وعدم الأمن التي نعيشها تقتضي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم التزاما حقيقيا بترجمة التزامها بالمقاصد الأساسية للأمم المتحدة: وهي صون السلم والأمن الدوليين، إلى أعمال ملموسة. والقرن الحادي والعشرون يوفر لنا فرصة رائعة لنكفّر عن أخطاء الماضي، ونبني عالما يؤسس أمنه لا على الأسلحة، ولكن على التفاهم والتعاون من أجل التنمية.

السيد بيلينغا إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في بادئ الأمر أن أضم صوتي للتهنئات الموجهة للرئيس على انتخابه، الذي استحقه بجدارة، لرئاسة اللجنة الأولى. فمميزاته المبرزة، التي لا خلاف عليها، تكفل نجاح مداولاتنا. ووفد بلدي يؤكد له تعاوننا التام وتأييدنا المستمر. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأثني على خلفه، السيد أندريه مرنييه، بما هو أهله، لأسلوبه في قيامه بواجباته كرئيس للجنة في العام الماضي. وأخيرا، يود وفد بلدي أن يهنئ الأمانة العامة على النوعية الممتازة للوثائق المعروضة على اللجنة.

إن القلق يساور وفد بلدي، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى التي أدلت ببيانات، إزاء الأحداث التي اتسم بها العالم منذ الدورة السابقة للجمعية العامة. والنظر إلى الوراء، إلى حالة السلام والأمن خلال هذه الفترة لا يبعث على التفاؤل. وسأعطي بضعة أمثلة.

بعد مرور ثلاث سنوات على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال عدد التصديقات اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة غير كامل. هذا، ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ على برنامج عمل بسبب الاختلافات العميقة على المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وصياغة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.

وللمرة الثالثة، لم تتمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف وبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وكذلك، فإن هدف تحقيق العالمية للصكوك القانونية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يزال بعيد المنال. ومن ثم، فأسلحة الدمار الشامل ستظل تشكل في الفترة القادمة خطرا مروعا بإبادة البشرية.

وفي الصورة الموحشة التي وصفتها توا، توجد لحسن الحظ نقاط مشرقة، وسأقتصر على مجرد اثنتين منها.

أولا، شهدنا في ١ آذار/ مارس من هذا العام بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذا مبعث ارتياح كبير وإشارة حقيقية تبعث على الأمل في كفاحنا لحظر هذه الأسلحة الطائشة، التي تقتل وتشوه يوميا المدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء والمسنين. ونرحب بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة أوتاوا، الذي عقد في مابوتو في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩. وقد اتخذت قرارات هامة في ذلك الاجتماع لتيسير تنفيذ الاتفاقية. كما أنها مكّنت من

مواصلة الحملة الدولية لحظر هذه الأسلحة إلى الأبد. وقد شاركت الكاميرون في الأعمال التي أنجزت في مابوتو، وصدقت على اتفاقية أوتاوا، وأكدت بذلك التزامنا بهذه الحملة الجديرة بالاهتمام.

وثمة سبب آخر يبعث على أمل عريض هو التعبئة الهائلة للمجتمع الدولي ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتداولها بشكل غير مشروع. ويقدر عدد هذه الأسلحة بأكثر من ٥٠٠ مليون قطعة في العالم، والأسلحة الخفيفة هي الأكثر استعمالا في الصراعات الراهنة. وقد تسببت هذه الأسلحة في قتل وجرح ملايين من الناس، من المدنيين بشكل خاص، ومن بينهم مئات الآلاف من الأطفال.

وعلينا أن نواجه الوقائع: لقد راح ضحية هذه الأسلحة، التي تسمى "خفيفة"، في السنوات الأخيرة ما يزيد عددا على ضحايا ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل، وإن تكديسها وانتشارها بين الناس يسهم بقدر كبير في تفاقم الصراعات؛ فهي تطيل مدتها وتضاعف قدرتها الفتاكة أضعافا مضاعفة. كما أن لها آثارا مأساوية على أمن البلدان واستقرارها وتنميتها، وعلى الشعوب.

ونظرا لأهمية هذا الخطر، ينبغي لنا دون ريب أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة التي قامت بدور قيادي في وضع هذه المسألة في مقدمة جدول الأعمال الدولي. وقررت الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بجميع جوانبه، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١. وعقد مجلس الأمن الشهر الماضي، كمقدمة لذلك المؤتمر، مناقشة رفيعة المستوى بهذا الشأن.

وقرر وزراء البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا في اجتماعهم الوزاري العاشر، الذي عقد في ياوندي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إذ يدركون الأخطار التي تشكلها هذه الأسلحة على شعوبهم، عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا المؤتمر، المقرر عقده في انجامينا بعد بضعة أيام، سيمكن وسط أفريقيا، التي عانت لسنوات طويلة من صراعات مدمرة كثيرة، فضلا عن أنها منطقة مبتلاة بشكل خاص بهذه الأسلحة، من إعداد الآلية الملائمة لمراقبة هذه الأسلحة ومكافحة انتشارها. والكاميرون، بوصفها رئيسة تلك اللجنة، تناشد على وجه الاستعجال المجتمع الدولي تقديم مساعدة حقيقية لتنفيذ برنامج العمل المعتزم اعتماده في نهاية المؤتمر، الذي سنوافيكم به خلال هذه الدورة.

ويساور بلدي القلق بشكل خاص إزاء التخريب الذي لحق بوسط أفريقيا من جراء هذه الأسلحة المستخدمة في حروب لا نهاية لها، مما جعلها أقل المناطق استقرارا في القارة. ونود من أعماقنا أن نعمل خلال ولايتنا على بناء الثقة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية عن طريق

عقد اجتماعات منتظمة للزعماء لمناقشة مسائل الأمن والاستقرار والتنمية الخاصة ببلدانهم، ورفاهية شعوبهم.

وفي شهر شباط/فبراير من هذا العام، أنشأ رؤساء الدول آلية لمنع نشوب صراعات في وسط أفريقيا، وإدارتها وتسويتها، وهي مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، واعتمدوا إعلانا للسلام والأمن والاستقرار. ويرد هذا الإعلان الهام في المرفق الثاني للوثيقة A/53/868. وتعلق شعوب المنطقة، التي عانت معاناة شديدة من مواجهات متكررة، تتخللها مذابح وانتهاكات أخرى واسعة النطاق لحقوق الإنسان، آمالا كبيرة على إعمال مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وإنشاء برلمان دون إقليمي ومركز دون إقليمي لحقوق الإنسان، وكذلك مؤسسات أخرى استهلتها اللجنة الاستشارية الدائمة، مثل آلية الإنذار السريع. وبهذه الآليات نكون قد وفينا الأمر حقه، ونناشد المجتمع الدولي تقديم مزيد من المساعدة الحاسمة.

وهذا الانشغال الذي كرر التأكيد عليه مرات ومرات زعماء بلدان وسط أفريقيا لتبديد شبح الحرب الذي يتهدد شعوبهم، إنما تمتد جذوره إلى الالتزام الصادق بأهداف ميثاق الأمم المتحدة. والكاميرون على اقتناع بأن هذه المبادئ يجب أن تظل في صميم كل عمل ومبادرة من أجل السلام، إقليمية كانت أو عالمية. وبلدي، الملتزم بهذه المبادئ، وهي المبادئ الوحيدة التي يمكن أن تكفل تنمية علاقات متناسقة بين الدول، ومن ثم حماية التطلعات المشروعة لشعوبها نحو السلام والرفاهية، طالما آثرت منطق السلام وحل النزاعات سلميا على منطق الحرب في علاقاتها مع جيرانها.

ونرى من الواجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتحقيق السلام والانسجام والتضامن بين البلدان والشعوب. ومن واجبه أيضا بناء عالم أفضل، عالم مشرف على القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، عالم يردد أنشودة أمل شعوب الأمم المتحدة، ويجل السلام والتفاهم والتعاون.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.